No 4A العدد 4A
2026 آب Aug 2026
مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
مجلة محكمة تصدر عن جامعة ساوة الاهلية

دور النفط العراقي في التنمية الاجتماعية ١٩٧٢-١٩٧٩

أ.م.د. محمد وليد عبد صالح
جامعة الموصل - كلية الآداب – قسم التاريخ
mohamed.w.a@uomosul.edu.iq

الملخص:
لعوائد النفط دور في تحقيق التنمية الاجتماعية في العراق أثناء المدة ما بين ١٩٧٢-١٩٧٩، وهي مدة مفصلية بدأت بتأميم شركة نفط العراق في ١ حزيران ١٩٧٢، وتزامنت مع الطفرة النفطية العالمية ١٩٧٣-١٩٧٤ التي ضاعفت إيرادات الدولة. وبذلك تحول النفط من مورد اقتصادي إلى أداة رئيسة اعتمدت عليها الدولة في تمويل خططها التنموية الاجتماعية، إذ انعكست تلك الإيرادات على القطاعات الاجتماعية المختلفة والمتمثلة بتوسيع مجانية التعليم وافتتاح جامعات جديدة وتنفيذ حملة محو الأمية. كما شهد القطاع الصحي توسعاً في بناء المستشفيات وتوفير العلاج المجاني وحملات التلقيح. وفي مجال الإسكان والخدمات، مول النفط مشاريع الإسكان الحكومي وتوفير شبكات الماء والكهرباء والطرق مما قلل الفوارق بين الريف والمدينة. أما على صعيد العمل والضمان الاجتماعي، فقد انخفضت البطالة بسبب التوسع في التوظيف الحكومي، وصدرت قوانين الضمان والتقاعد، وارتفعت مشاركة المرأة في التعليم والصحة والعمل والإدارة.
الكلمات المفتاحية: النفط، التنمية الاجتماعية، العراق، التعليم، الصحة.

The Role of Iraqi Oil in Social Development 1972-1979

Pro.Asst. Dr. Mohammed Waleed Abed Saleh

Abstract:
Oil revenues played a pivotal role in achieving social development in Iraq during the period between 1972 and 1979. This period began with the nationalization of the Iraq Petroleum Company on June 1, 1972, and coincided with the global oil boom of 1973-1974, which significantly increased state revenues. Oil thus transformed from an economic resource into a primary tool upon which the state relied to finance its social development plans. These revenues were reflected in various social sectors, including the expansion of free education, the opening of new universities, and the implementation of a literacy campaign. The health sector also witnessed an expansion in hospital construction, the provision of free treatment, and vaccination campaigns. In the housing and services sector, oil financed government housing projects and the provision of water, electricity, and road networks, thereby reducing disparities between rural and urban areas. Regarding employment and social security, unemployment decreased due to the expansion of government employment, social security and retirement laws were enacted, and women's participation in education, health, employment, and administration increased.
Keywords: Oil, Social Development, Iraq, Education, Health

المقدمة:

يمثل عام ١٩٧٢ الحدث الأبرز في تاريخ ومسيرة الدولة العراقية الحديثة، إذ تجاوز قرار تأميم عمليات شركة نفط العراق المحدودة (IPC) والتي اممت بموجب القانون رقم (٦٩) لعام ١٩٧٢، الأبعاد السياسية لاستعادة السيادة على الثروات الطبيعية، ليصبح المحرك المادي لأضخم مشروع هندسة اجتماعية وتحديث تنموي عبر خطط اقتصادية مركزية طموحة في المنطقة العربية خلال القرن العشرين.
أثناء المدة ما بين عامي ١٩٧٢-١٩٧٩، تحول النفط من كونه مادة خام تصدر للأسواق العالمية إلى أداة جبارة لإعادة صياغة المجتمع العراقي وتحديث بنيته التحتية والبشرية. إن هذه الحقبة التي تعرف غالبا

بالعصر الذهبي للتنمية، تفرض على الباحث الأكاديمي ضرورة الغوص في تفاصيلها لتحليل الكيفية التي استخدمت بها العوائد المالية الضخمة في سد الثغرات الاجتماعية وبناء دولة الرفاه.

تكمن مشكلة الدراسة في رصد وتحليل مدى كفاءة مؤسسات الدولة في تحويل الثروة النفطية الناضبة الى أصول اجتماعية ومؤشرات تنمية بشرية مستدامة خلال تلك المدة، فبينما استوعبت قطاعات التعليم والصحة والإسكان تدفقات مالية هائلة يبقى التساؤل قائما حول الاليات التخطيطية التي أدت الى صعود الطبقة الوسطى التكنوقراطية وتغير وجه المجتمع من النمط الزراعي الى نمط خضري حديث.

تتجلى أهمية الدراسة في تجاوز السرديات السياسية التقليدية نحو تحليل البعد السيوسيولجي للثروة النفطية وفهم اثر العقد الاجتماعي الريعي في صياغة الهوية الوطنية مستندا الى بيانات إحصائية ووثائق تشريعية تعكس طبيعة الانفاق التنموي في تلك الحقبة.

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن الوفرة المالية النفطية المقرونة بإرادة تخطيطية مركزية نجحت في إحداث تحول هيكلي إيجابي في مؤشرات التنمية الاجتماعية بالعراق بين عامي ١٩٧٢ و١٩٧٩، رغم التبعية المفرطة لتقلبات السوق الدولية وللتحقق من ذلك اعتمد المنهج التاريخي التحليلي لتقيم خمسة محاور أساسية تبدأ بالإطار الاقتصادي والتشريعي للنفط قبل التأميم وبعده ثم تنمية راس المال البشري عبر التعليم وصولا الى الخدمات الصحية والاعمار زالتحولات الطبقية المرتبطة بالتمدن.

لقد أنهى قرار التأميم عقودا من الامتيازات النفطية غير العادلة التي بدأت باتفاقية عام ١٩٢٥، ووصولا إلى مرحلة الرأسمالية الجديدة في الدولة العراقية والتي سيطرت فيها الحكومة على وسائل الإنتاج بنسبة ٩٩.٥% من الأراضي. هذا التحول مكن الدولة من رفع متوسط دخل الفرد السنوي من ٢٩٥ عام ١٩٦٨ الى قرابة ٩٠٠ دولار عام ١٩٧٥، مما أنشأ قاعدة مادية لدولة الرفاه التي تكفلت بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية المجانية لعموم سكان العراق.

أولا. الخلفية التاريخية للنفط العراقي:

تشكل الصناعة النفطية العراقية منذ بداياتها في عهد الانتداب البريطاني محور الاقتصاد السياسي للبلاد. حيث منحت اتفاقية الامتياز الموقعة في اذار عام ١٩٢٥ شركة البترول التركية والتي أصبحت فيما بعد تعرف بشركة النفط العراقية (IPC) سيطرة مطلقة على استغلال النفط في معظم أراضي العراق لمدة ٧٥ عاما مقابل اجور رمزية قدرت بأربع شلنات ذهبية للطن الواحد (Library of Congress, n. d.; Jaffe, 2007, p. 20). ورغم الاكتشاف الكبير للنفط في حقل بابا كركر شمال كركوك عام ١٩٢٧، انتهجت الشركات المساهمة -بريطانية وأمريكية وفرنسية- سياسة خفض الإنتاج المتعمد للإبقاء على العراق كاحتياطي استراتيجي يستخدم فقط عند الحاجة، بينما ركزت تلك الشركات على تطوير مصالحها النفطية الأكبر والأكثر ربحاً في إيران والسعودية والكويت مما أدى الى حرمان الدولة العراقية من موارد مالية هائلة وسيادية لعقود (Jaffe, 2007, p. 23; Demirmen, 2003).

ساعد هذا الاسلوب في حدوث توترات سياسية بين الحكومة العراقية وشركات النفط الاجنبية ما دفع كلا من العهدين الملكي والجمهوري الى اتخاذ إجراءات تشريعية تدريجية بدأت بمطالبة الشركة بمناصفة الأرباح عام ١٩٥٢، وتواصلت مع مطالبة الحكومات العراقية المتعاقبة بمراجعة الشروط غير المتكافئة، مما أسفر عن صدور قانون رقم ٨٠ لحام ١٩٦١ والذي بموجبه استعاد العراق ٩٩.٥% من الأراضي النفطية غير المطورة من ايدي الشركات الاحتكارية بما في ذلك حقل الرميلة الشمالية العملاق وأعادته إلى السيادة الوطنية. ردت الشركات بتقليص الإنتاج ورفض الامتيازات المالية الممنوحة للدول النفطية، مما دفع العراق إلى تأسيس الشركة الوطنية العراقية للنفط (INOC) عام ١٩٦٤ ككيان وطني مستقل كلفت بمهام التنقيب والاستخراج المباشر بعيدا عن سيطرة تلك الشركات (Grokipedia, n.d.; Seferta, 2022, p. 5).

ومع قيام انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ تسارعت وتيرة المواجهة مع الشركات الأجنبية نتيجة لتعمدها تقليص الإنتاج في الحقول الشمالية للضغط على الدولة -بما في ذلك انخفاض الإنتاج الشمالي عام ١٩٧٢- ردا على ذلك أصدر مجلس قيادة الثورة قرارا بتأميم شامل للنفط في ١ حزيران عام ١٩٧٢ بموجب القانون رقم (٦٩) (القوانين والتشريعات العراقية، ١٩٧٢؛ CIA, 1972). وقد استفاد العراق من تحالفه الاستراتيجي مع الاتحاد السوفيتي الذي قدم الخبرات الفنية والضمانات التسويقية التي استطاع العراق

بواسطتها كسر الحصار الذي حاولت الشركات الأجنبية فرضه بالتزامن مع الخطوة السورية الداعمة والمتمثلة في تأميم خط الانابيب العابر لإراضيها ومنشأتها في اليوم نفسه مما أمن للعراق منفذا سياديا للتصدير عبر البحر المتوسط (CIA, 1972, p. 1; Jaffe, 2007, p. 30).

أحدثت ازمة الطاقة العالمية عام ١٩٧٣ قفزة استثنائية في الإيرادات النفطية العراقية إذ ارتفعت الأسعار من ٣ دولار للبرميل الواحد الى ١٢ دولارا مطلع عام ١٩٧٤ لتصل لاحقا الى ٣٠ دولارا في نهاية السبعينيات (مركز البيان، ٢٠١٦، ص. ٨؛ Gray, 2011, p. 13)، وانعكس ذلك التحول في الميزانية العامة التي قفزة إيراداتها من ٤٧٦ مليون دولار عام ١٩٦٨ إلى ٥.٧ مليار دولار عام ١٩٧٤، ثم تجاوزت ٢١ مليار دولار عام ١٩٧٩ (مركز البيان، ٢٠١٦، ص. ٨؛ الگاردينيا، ٢٠١٩). بعد أن بلغ الإنتاج ذروته في تلك الحقبة ليصل الى ٣.٥ مليون برميل يوميا عام ١٩٧٩، مما جعل النفط يشكل أكثر من ٨٥-٩٠% من إجمالي إيرادات الحكومة وثلثي الناتج المحلي الإجمالي تقريبا بحلول عام ١٩٧٩ (Library of Congress, n.d; Ozlu, 2006, p. 14).

أسهمت الأموال الهائلة على تحويل العراق من دولة زراعية تقليدية الى نموذج الدولة الريعية التنموية حيث ساعدت على تمويل خطط التنمية القومية التي اقرت للأعوام (١٩٧٠-١٩٧٤) و (١٩٧٦-١٩٨٠) والتي استهدفت بناء قاعدة مادية للرفاه الاجتماعي (وزارة التخطيط، ١٩٧٧، ص. ٦٣٨؛ مركز البيان، ٢٠١٦، ص. ٨) ، الا انه ورغم النمو السريع في قطاع الخدمات والبنية التحتية عانى العراق من اختلالات هيكلية تمثلت في تراجع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي من ٢٠% الى ١٠% وتضخم متسارع في القطاع العام –الوظائف الحكومية- ومع ذلك وفرت تلك الحقبة الظروف المادية الكافية لإطلاق اضخم برنامج رعاية اجتماعية في تاريخ العراق تمثلت في مجانية التعليم بمختلف مستوياته والخدمات الصحية ومشاريع الإسكان الكبرى التي اعادت تشكيل البنية الطبقية للمجتمع (يوسف، ٢٠١٦، ص ٨-٩؛ الگاردينيا، ٢٠١٩).

ثانيا. سياسات النفط وتوجيه الموارد:

تحولت السياسة النفطية العراقية بعد قرار التأميم في ١ حزيران ١٩٧٢ من مرحلة الدفاع عن الحقوق السيادية إلى مرحلة السيطرة التشغيلية الكاملة، حيث أنشأت الحكومة الشركة العراقية للعمليات النفطية (ICOO) لتتولى إدارة المنشآت المؤممة فورا، في حين عزز دور الشركة الوطنية العراقية للنفط (INOC) التي تأسست عام ١٩٦٤ لتكون الاداة الرئيسة للاستكشاف والإنتاج في المناطق المصادرة بموجب قانون ٨٠ لعام ١٩٦١. على الرغم من ذلك لم يكن التأميم شاملا منذ بدايته لجميع الشركات والخطوط، إذ ابقت الحكومة على حصة الشركة الفرنسية (CFP) تقديرا لموقف باريس السياسي الداعم للقضايا العربية ثم أكملت تأميم بقية الحصص الأجنبية بحلول عام ١٩٧٥.

استندت السياسات النفطية بعد عام ١٩٧٢ الى استراتيجية ثلاثية الابعاد التي تهدف الى زيادة الإنتاج وتنويع منافذ التصدير واحلال الكوادر والقدرات الوطنية محل الخبرات الأجنبية، اذ أدى توقيع شركة النفط الوطنية عقود خدمة مع شركات سوفييتية وفرنسية لتطوير حقل الرميلة الشمالية وغيره مما أسهم الى قفزة استثنائية في الإنتاج حيث ارتفع من حوالي ١.٥ مليون برميل يوميا عام ١٩٧٢ إلى ذروة بلغت ٣.٥ مليون برميل يوميا عام ١٩٧٩ (CIA, 1976, p. 25; Library of Congress, n. d.).

ولتجاوز القيود الجيوسياسية أنشأت الدولة خلال تلك الحقبة خط أنابيب استراتيجي جديد فضلا عن خط انابيب كركوك-جيهان المار عبر تركيا مما قلل التبعية للممرات السورية وضمن استدامة التدفقات المالية لخطط التنمية (Jaffe, 2007, p. 32; Library of Congress, n. d.).

اما في ما يخص الاطار التشريعي فقد كرست الدولة سيادتها عبر تأسيس الشركة العراقية للعمليات النفطية بموجب المادة الثالثة من قرار التأميم رقم ٦٩ لعام ١٩٧٢ والتي تولت إدارة الحقول الشمالية فور صدور القانون ونقل ملكية عمليات شركة النفط العراقية بموجب المادة الأولى منه (INOC, n. d.)، ولم يقتصر ذلك على الجانب الإداري بل امتد ليتضمن ضمانات للقوى العاملة اذ نصت المادة ١٦ من القانون على الاحتفاظ بجميع الموظفين والعمال العراقيين وتحسين امتيازاتهم الوظيفية مما أدى الى نشوء طبقة تكنقراطية وطنية متخصصة شكلت العمود الفقري لإدارة الموارد السيادية(قانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٢، ص. ١)

ارتبطت هذه التحولات المؤسساتية بقفزة الإيرادات النفطية التي ارتفعت من ٥٧٥ مليون دولار عام ١٩٧٢ الى قرابة ٢١ مليار دولار عام ١٩٧٩ مدفوعة بطفرة سعر النفط بعد عام ١٩٧٣، لذا عملت الدولة على توجيه تلك الوفرة المالية نحو تنفيذ خططها التنموية بين عامي ١٩٧٦-١٩٧٩ التي استهدفت بها تحويل الثروة الناضبة الى أصول اجتماعية وبشرية عبر استثمارات مكثفة في التعليم والصحة والإسكان (الساعدي، ٢٠٢١، ص. ١١٢؛ وزارة التخطيط، ١٩٧٧، ص. ٦٣٨). ومع ذلك كشف التخطيط المركزي عن اختلالات هيكلية واضحة، اذ سجل القطاع النفطي والخدمات نسب انجاز مرتفعة قاربت حدها الأعلى، في حين تعثرت وتراجعت نسب الإنجاز الفعلية في القطاع الزراعي والصناعات التحويلية الى مستويات ادنى بكثير (Ozlu, 2006, p. 24؛ مركز البيان، ٢٠١٦، ص. ١٠).

كرس قرار التأميم وما تلاه نموذج الدولة الريعية التنموية حيث تحولت السلطة الى المالك والموزع الرئيسي للثروة، مما أضعف دور الضرائب الداخلية والمسالة الاقتصادية (Gray, 2011, p. 13; Chaudhry, 1994, p. 1).

أدى الانفاق الحكومي الواسع الى توسيع قاعدة الطبقة الوسطى المرتبطة وظيفيا بجهاز الدولة، والتي باتت تشكل مع عوائلها قرابة ٣٠% من اجمالي السكان (Cabana, 1993, p. vii)، ويتجلى حجم هذا التوسع في ارتفاع عدد الموظفين في القطاع العام غير العسكريين من ٢٢٤.٢٥٣ موظفا عام ١٩٦٨ الى أكثر من ٩٣٥.٠٠٠ موظف نهاية عام ١٩٧٩ مما جعل سبل عيش الغالبية العظمى من العراقيين مرتبطة ارتباطا بنيويا بالإنفاق العام (يوسف، ٢٠١٦، ص. ٢٣؛ Cabana, 1993, p. 86).

بالتزامن مع التوسع في برامج الرفاه الاجتماعي شهدت الموازنة العامة تصاعدا ملحوظا في الانفاق العسكري حيث قفز الانفاق الدفاعي من ٣٤١ مليون دينار عام ١٩٧١ الى أكثر من ٩٢١ مليون دينار عام ١٩٧٤ لتشكل نفقات الدفاع والشرطة نحو ٥٣.٣% من اجمالي موازنة النفقات التشغيلية للحكومة أثناء تلك المدة (Ozlu, 2006, p. 17). وشهدت هذه المرحلة تحولا جوهريا في فلسفة التخطيط، اذ تراجعت الشفافية وأصبحت التخصيصات المالية تخضع لموافقة مجلس قيادة الثورة مباشرة مما قلص دور المخططين والتقنيين المستقلين وحول التنمية الى أداة لترسيخ الهيمنة السياسية (يوسف، ٢٠١٦، ص. ١١؛ Ozlu, 2006, p. 14)

ثالثا. تنمية الرأس المال البشري: التعليم ومحو الأمية:

شهدت المدة ما بين ١٩٧٢-١٩٧٩ في العراق قفزة نوعية في مؤشرات التنمية البشرية، حيث تم استثمار الوفرة المالية النفطية بعد التأميم نحو إعادة بناء المنظومة التعليمية وتوسيع قاعدتها لتشمل كافة الفئات الاجتماعية. إذ لم يكن الاستثمار فيه مجرد زيادة في أعداد المدارس فقط بل كانت استراتيجية دولة هدفت إلى تحديث المجتمع عبر العلم وهو ما تجسد بوضوح في صدور قانون الحملة الوطنية الشاملة لمحو الأمية الإلزامي رقم (٩٢) لعام ١٩٧٨. إذ أدركت الدولة آنذاك أن الاستقلال الاقتصادي الذي تحقق بالتأميم لن يكتمل دون إنسان مؤهل علميا وفنيا لإدارة دفة الموارد والخطط التنموية (جريدة الجمهورية، ١٩٧٨، ص. ١).

ساعد هذا التحول في نقل المجتمع العراقي من واقع ريفي تقليدي يعاني معدلات أمية مرتفعة إلى مجتمع أكثر تعلما وتأهيلا قادرا على تلبية ودعم احتياجات الدولة في إدارة الصناعة النفطية والمشاريع التنموية. غير أن هذه الإنجازات بقيت محكومة بالطابع الريعي للاقتصاد والتوجه الأيديولوجي للنظام، مما أضفى عليها سمات متباينة من القوة والضعف في آن واحد (مركز البيان، ٢٠١٦، ص. ٨) ويمكن ايجاز ذلك من خلال التالي:

١. الحملة الوطنية الإلزامية لمحو الأمية:

مثّل قطاع التعليم حجر الزاوية في مشروع التحديث، إذ صدر قانون رقم ١١٨ لعام ١٩٧٦ الذي يعد مكملا للقوانين السابقة والذي بموجبه جعل التعليم الابتدائي مجانا والزاميا لكافة الأطفال-ذكورا واناثا- ونقله من حيز الاتاحة الى الواجب القانوني المجاني لكافة الأطفال بين سن (٦-١١) عاما مع فرض عقوبات قانونية على أولياء الأمور الذين يمنعون أبناءهم من الالتحاق بالمدارس، ثم توجت هذه الجهود بالحملة الوطنية الشاملة لمحو الامية الالزامي بموجب القانون رقم ٩٢ لعام ١٩٧٨ الذي اقرته الإدارة التشريعية لتحقيق قطيعة مع واقع التخلف المعرفي في العراق، فقد فرض القانون كواجب وطني على

المواطنين في الفئة العمرية (١٥-٤٥) عاما والذين قدر عددهم قرابة ٢.٢ مليون نسمة عند انطلاق الحملة في الأول من كانون الأول عام ١٩٧٨(جمهورية العراق، ١٩٧٨، ص. ١-٢). واعتبرت الدولة هذا المشروع جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية الشاملة حيث لا يمكن استثمار الموارد النفطية بكفاءة دون إعداد قوة عاملة مؤهلة تمتلك الحد الأدنى من المهارات المعرفية (1001 Iraqi Thoughts, n.d.).

ارتكزت الحملة على الكثرة المالية الاستثنائية التي وفرتها الطفرة المالية لتصدير النفط، إذ خصصت الدولة لهذا المشروع مبالغ ضخمة لإنشاء البنى التحتية التعليمية وتدريب الكوادر وبلغت الكلفة التقديرية الأولية للحملة قرابة ٦٧ مليون دينار عراقي، مما سمح برفع عدد مراكز محو الامية من ٢٥٥ مركزا عام ١٩٦٨ الى أكثر من ٢٧.٤٠٠ مركزا بنهاية عام ١٩٧٩ (UN ECOSOC, 1982, p. 9). كما ارتفع عدد المعلمين والمحاضرين المشاركين من ٥٨٣ الى ما يزيد عن ٧١.٤٠٠ معلما مما عكس كثافة الانفاق الحكومي نحو بناء راس المال البشري وشملت البرامج توفير الكتب والوجبات المدرسية التي قدمت مجانا مع تقديم حوافز مادية للمشاركين لضمان الاستمرارية ولا سيما في المناطق الريفية (1001 Iraqi Thoughts, n.d.).

لم تكن المرأة بمعزل عن تلك النهضة التعليمية حيث شكلت الهدف الرئيس لخطط التنمية البشرية في العراق خلال السبعينيات، إذ ركزت الحملة الوطنية لمحو الأمية الإلزامي عام ١٩٧٨ بشكل مكثف على الإناث في الريف والحضر لتقليص الفجوة في التعليم بين الجنسين. فعند انطلاق الحملة قدرت عدد النساء الاميات قرابة ١.٥٣٥.٩٣٧ امرأة ضمن الفئة العمرية (١٥-٤٥) عاما، وهو ما يمثل النسبة الأكبر من اجمالي المستهدفين البالغ عددهم ٢.٢ مليون نسمة وقد أدى هذا التركيز الى انخفاض معدلات الامية بين النساء لنسبة قدرت في حينها الى اقل من ١٠% بحلول نهاية عقد السبعينيات. وتزامن ذلك مع صدور قانون التعليم الإلزامي الذي أسهم في رفع نسب التحاق الفتيات بالتعليم الابتدائي إلى مستويات غير مسبوقة تقترب من التساوي الكامل مع الذكور بحلول نهاية العقد. اذ رفع نسب الالتحاق للفتيات من ٣٥% عام ١٩٧٦ الى ٤٤% نهاية عام ١٩٧٩.

حققت الحملة نتائج ديمغرافية حاسمة في مدى زمني قصير، اذ انخفضت نسبة محو الامية في المجتمع من ٦٠% عام ١٩٦٨ الى قرابة ١٥% بنهاية عام ١٩٧٩ (UN ECOSOC, 1982, p. 9; Seferta, 2022, p. 6)، ومنح هذا الإنجاز النوعي العراق تقديرا دوليا بتمثيله في الحصول على جائزة كروبسكايا من منظمة اليونسكو عام ١٩٧٩ بصفته نموذجا للإدارة السياسية في القضاء على الجهل وتحقيق العدالة الاجتماعية عبر توزيع عوائد الثروة الطبيعية (UN ECOSOC, 1982, p. 9؛ السومرية، ٢٠١٩).

اقترن الزخم التنموي للحملة بتبعية ايديولوجية مكثفة اذ سعت السلطة الى صهر الفئات المستهدفة في اطار مبادئ الحكومة العراقية السابقة مما جعل المنهج التعليمي أداة للترسيخ السياسي والولاء للنظام، لذا واجه تنفيذه صعوبات هيكلية في المناطق النائية نتيجة قصور الربط بالبنية التحتية والمقاومة الاجتماعية في البيئات التقليدية، مما اوجد تفاوتا في جودة المخرجات بين مراكز المدن والأطراف الريفية، الا انه ورغم التحديات تبقى الحملة التجربة الاضخم في تاريخ المنطقة من حيث القدرة على تحويل الريع النفطي الى منجز معرفي شامل غير البنية السوسيولوجية للمجتمع العراقي قبيل اندلاع حرب الثمان سنوات(Seferta, 2022, p. 10-11).

٢. توسع التعليم الجامعي والمهني:

استثمرت الإيرادات النفطية بشكل كبير في التوسع الكمي والنوعي للتعليم العالي والمهني. وتوجت تلك السياسة بصدور قرار مجلس قيادة الثورة رقم (١٠٢) لعام ١٩٧٤ والذي اقر مجانية التعليم بالكامل في كافة المراحل الدراسية بدأ من رياض الأطفال وصولا الى المرحلة الجامعية، مع تكفل الدولة بتوفير المستلزمات الدراسية والسكن الجامعي للطلبة الوافدين من المحافظات (جمهورية العراق، ١٩٧٤، ص ١-٢؛ Seferta, 2022, p. 112)، وتعززت قبضة الدولة التخطيطية بصدور القرار رقم (٢٨٤) لعام ١٩٧٥ الذي قضى بإلغاء ما تبقى من التعليم الأهلي وتأميم المؤسسات التعليمية الخاصة وتسجيل ملكيتها باسم وزارة الداخلية، والذي جاء مكملا لقرار رقم ٣٤٢ والصادر عام ١٩٦٩ والذي بموجبه تم تأميم جامعة الحكمة ودمج كلياتها بجامعة بغداد ثم عمدت في العام نفسه الى تأميم كلية بغداد وجعلهما ضمن نظام تعليمي وطني موحد يخدم أهداف التنمية المركزية(Seferta, 2022, p. 220).

شهدت تلك الحقبة توسعا افقيا عبر المحافظات لتقليل التركيز على العاصمة حيث تعززت الجامعات المحلية في البصرة والموصل، اذ شهدت جامعة الموصل قفزة في اعداد طلبتها لتتجاوز ١١.٥٠٠ طالبا بحلول عام ١٩٧٩ (UN ECOSOC, 1982, p. 48). كما استحدثت مؤسسات تخصصية لتلبية متطلبات الصناعة النفطية والتحويلية، وأبرزها تأسيس الجامعة التكنولوجية عام ١٩٧٥ التي سجلت نموا في اعداد طلبتها ونتيجة لهذا التوسع ارتفع اجمالي عدد الطلبة الجامعيين في العراق من قرابة ٤٠ ألف طالب عام ١٩٦٨ الى ما يزيد عن ٨٩ ألف طالب عام ١٩٧٩، مما عكس رغبة الدولة في إحلال الكوادر الوطنية محل الخبرات الأجنبية المنسحبة بعد التأميم (Seferta, 2022, p. 224).

ارتبط التعليم المهني والتقني مباشرة بخطط التنمية القومية عبر تأسيس المؤسسة العامة للتعليم الفني بموجب قانون رقم (١٩٨) لعام ١٩٧٥ إذ تضمنت المادة الأولى والثالثة منه تدريب الملاكات الوسطى والفنيين، حيث ارتفعت معدلات الالتحاق بمراكز التدريب المهني –الصناعية والزراعية والتجارية- نسبة نمو قياسية بين عامي ١٩٦٨ و١٩٧٩، وصل عدد الطلبة في المعاهد التقنية الى ١٣.٨٠٠ طالب عام ١٩٧٨ مقارنة بـ ٩٤٠ طالبا فقط مطلع السبعينات (ECOSOC, 1982, pp. 36, 52 UN). هذا التوجه نحو التخصصات العلمية والتطبيقية التي استقطبت ٢٨% من اجمالي الطلبة أسهم في تعزيز الحراك الاجتماعي وصعود الطبقة الوسطى التي ارتبط مصيرها الاقتصادي بمؤسسات الدولة (CIA, 1976, p. 518؛ Seferta, 2022, p. vii).
بالتوازي مع هذه المكتسبات واجه النظام التعليمي تحديات تتعلق بجودة المخرجات نتيجة التوسع المتسارع الذي ضغط على البنية التحتية والكوادر التدريسية، مما أدى أحيانا الى حدوث فجوة بين التخصصات الاكاديمية والاحتياجات الفعلية لسوق العمل (وزارة التخطيط، ٢٠١٠، ص. ٢٩٣). كما خضع القطاع الجامعي لعملية تسيس مكثفة بعد عام ١٩٧٠، حيث أعيدت صياغة المناهج التعليمية وفق الفلسفة الايديولوجية للحكومة السابقة مما قيد استقلالية البحث العلمي لصالح التبعية والولاء للنظام القائم آنذاك (Seferta, 2022, p. 226)، الا انه ورغم ذلك مكنت الوفرة المالية للنفط العراق من امتلاك أحد ارصن النظم التعليمية في المنطقة العربية حتى نهاية السبعينيات مع تميز واضح في العلوم الصرفة والهندسة (ReliefWeb, 2003, p. 1).

٣. البعثات الدراسية:

شكلت برامج البعثات الدراسية إلى الخارج ركنا اساسيا في استراتيجية الدولة العراقية لبناء القدرات البشرية خلال السبعينيات. اذ نظمت بموجب الأطر المحدثة لقانون البعثات رقم (٤٦) لعام ١٩٧١ وجهت الحكومة آلاف الطلاب والمهندسين نحو الاتحاد السوفييتي ودول أوروبا الشرقية للتخصص في الاستكشافات النفطية والصناعات الثقيلة، بالتوازي مع ارسال بعثات أخرى الى دول غربية منتقاة كفرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا للتخصص في الطب والعلوم الصرفة والهندسة لتفادي التبعية الاكاديمية لمعسكر واحد (Jaffe, 2007, p. 125).
وحظيت هذه البرامج بتمويل كامل ومستدام من العائدات النفطية المتضخمة وصممت باليات قانونية تلزم المبتعثين بالعودة وخدمة الدولة لمدة ضعف مدة الابتعاث فور التخرج مع توفير امتيازات سكنية ووظيفية جاذبة لهم، أسهمت تلك الاستراتيجية في ضخ كفاءات وطنية عالية التأهيل قادرة على سد الفراغات التقنية التي تركها الخبراء الأجانب عقب قرار التأميم مما أسهم في تعزيز سيادة الشركة الوطنية للنفط ومؤسسات الدولة الخدمية الأخرى (جمهورية العراق، ١٩٧١، ص١-٣؛ CIA, 1976, p. 5).

رابعا. الخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية:

جسد قطاع الصحة والرعاية الاجتماعية أحد أبرز مظاهر الاستثمار الريعي النفطي في تحقيق الرفاه الاجتماعي خلال حقبة السبعينيات، حيث وجهت الدولة العراقية الإيرادات النفطية نحو بناء منظومة خدمية متكاملة اعتبرتها حق مكتسب للمواطن وحرصت على ان تكون الخدمات الصحية مجانية في جميع المستشفيات والعيادات الحكومية وامتد ذلك ليشمل برامج وقائية وعلاجية واسعة النطاق (Ahmed, 2025, p. 3; EPIC, 2017, p. 88). وقد اسهم هذا التوجه في تحسين مؤشرات الصحة العامة بشكل ملحوظ مثل انخفاض معدلات وفيات الرضع وارتفاع متوسط العمر المتوقع، غير أن هذه الخدمات بقيت

رهينة التوزيع المركزي للثروة النفطية وتدفق أموالها النقدية، مما حمل في طياته قيودا هيكلية تتعلق بالاستدامة والتوازن الجغرافي والنوعي بين المركز والاطراف (يوسف، ٢٠١٦، ص. ١١؛ EPIC, 2017, p. 94). ويمكن ايجاز ملامح هذه الخدمات من خلال النقاط التالية:

١. الفلسفة التنموية للقطاع الصحي وتوظيف الفائض النفطي:

افضت السياسة التنموية العراقية بعد قرار التأميم الى تكريس نموذج الدولة الريعية، حيث عملت على توظيف الوفرة المالية المتناهية الناتجة من صعود أسعار النفط-التي شكلت ٨٧% من إيرادات الدولة بحلول عام ١٩٧٩- لبناء نظام صحي شامل ومجاني (Ahmed, 2025, p. 3; Marr, 1993, p. 197). ولم يكن هذا التحول مجرد استجابة عفوية للوفرة المالية آنذاك بل استند الى رؤية استراتيجية اطرت ضمن خطة التنمية القومية للأعوام (١٩٧٦-١٩٨٠) والتي استهدفت تحقيق نمو سنوي للخدمات الصحية بنسبة ٨.٥% مع التركيز على الصحة الوقائية كركيزة أساسية للتنمية البشرية (وزارة التخطيط، ١٩٧٧، ص ٧٦٤).

لقد أدركت الدولة أن استدامة النظام الصحي يتطلب موازنة دقيقة بين الإنفاق التشغيلي -رواتب، أدوية- والإنفاق الاستثماري -بناء مستشفيات، مراكز بحوث-. لذا جرى تخصيص جزء كبير من ميزانية التنمية الاستثمارية المقرة من مجلس التخطيط لتحديث البنية التحتية عبر استيراد التقنيات التخصصية وتدريب الملاكات الوطنية في ارقى المؤسسات العالمية، مما أنشأ حالة من الأمان سمحت للمواطنين الحصول على خدمات جراحية معقدة وعلاجات تخصصية مجانية وهو ما كان يعد ترفا في دول نامية أخرى في تلك الحقبة (EPIC, 2017, p. 81; Marr, 1993, p. 197). وانعكس هذا الانفاق في زيادة عدد الأسرة من ٩٢٠٠ عام ١٩٦٨ الى ما يزيد عن ٢٤.٧٨٤ سرير بحلول نهاية عام ١٩٧٩ بالتزامن مع تحسن جذري في نسبة الأطباء الى السكان (Marr, 1993, pp. 184-185).

وعلى صعيد التخطيط الإقليمي اقترنت النهضة الصحية بسياسة اللامركزية التي انبثقت عن تأسيس أجهزة التخطيط المكاني عام ١٩٧٢ حيث لم يقتصر بناء المؤسسات الكبرى على العاصمة بغداد (وزارة التخطيط، ٢٠١٠، ص ٤٠٦). ونجحت الدولة في مد شبكة الخدمات لتشمل ٩٧% من سكان الحضر و٧١% من سكان الريف عبر انشاء ١٢٠٠ مركزا للرعاية الصحية الأولية و٨٥٠ مركزا مجتمعيا بحلول نهاية العقد (EPIC, 2017, p. 81). هذا التوسع الجغرافي أدى الى نتائج ديمغرافية ملموسة، حيث انخفضت معدلات وفيات الرضع من ٨٠ حالة لكل ١٠٠٠ ولادة عام ١٩٧٤ الى ٦٠ حالة نهاية عام ١٩٧٩ مما قلص الفوارق الصحية بين المدينة والقرية بشكل غير مسبوق في تاريخ البلاد (SUNS, 2007, p. 97).

٢. مدينة الطب وتوطين الكفاءات الطبية العالمية:

يعد مجمع مدينة الطب في بغداد النموذج الأبرز لتطبيقات التخطيط التنموي في القطاع الصحي العراقي خلال السبعينيات، حيث استثمرت الدولة عوائد النفط المتزايدة في توسعة المجمع ليصبح أضخم مركز طبي تخصصي وتعليمي في الشرق الأوسط (Marr, 1993, p. 197). ولم يقتصر دور هذا الصرح على تقديم الخدمات العلاجية بل امتد ليتحول إلى مؤسسة أكاديمية وبحثية متكاملة ترتبط بنيوياً بكلية الطب في جامعة بغداد مما أتاح تدريب أجيال من الملاكات الطبية الوطنية والعربية في بيئة تقنية تضاهي المؤسسات الطبية العالمية في لندن وباريس (Batatu, 1978, p. 1139)

اعتمدت الدولة استراتيجية واضحة لتوطين الخبرات عبر استثمار الوفرة المالية لتمويل برنامج منهجي لاستقطاب الأطباء العراقيين المهاجرين في الغرب وتقديم امتيازات وظيفية وبحثية محفزة للعودة(Marr, 1993, p. 185)، وأدى نجاح هذا البرنامج إلى توفير تخصصات طبية نادرة ومعقدة داخل البلاد مثل جراحة القلب المفتوح وزراعة الكلى وعلاج الأورام وهو ما حول العراق إلى مقصد علاجي إقليمي وساهم في تقليل النفقات السيادية المخصصة للعلاج في الخارج مما انعكس إيجابياً على ميزان المدفوعات من خلال توفير مبالغ ضخمة من العملة الصعبة(Ahmed, 2025, p. 3; Marr, 1993, p. 197).

تأطرت هذه النهضة ببيئة مؤسساتية رصينة قادتها كليات الطب والهيئات العلمية التخصصية التي وضعت معايير أكاديمية وسريرية صارمة لمنح شهادات الاختصاص العليا، مما ضمن استدامة جودة الخدمات الطبية بمعزل عن التعقيدات الإدارية التقليدية (Batatu, 1978, p. 1139)، وبحلول عام

١٩٧٩ امتلك العراق بنية تحتية طبية متطورة رفعت نسبة الأطباء إلى السكان لتصبح الأعلى عربياً في تلك الحقبة، حيث سجلت المؤشرات طبيباً واحداً لكل ١,٤٥٢ مواطناً مقارنة بطبيب لكل ٤,٢٠٠ مواطن عام ١٩٦٨ (Marr, 1993, p. 185; Cabana, 1993, p. 91).

امتدت جهود التحديث الإنشائي لتشمل المحافظات العراقية كافة، حيث تم تشييد وتطوير أكثر من نصف المستشفيات الحكومية - التي كانت قائمة لاحقا في الثمانينيات - خلال حقبة السبعينيات (EPIC, 2017, p. 81)، ففيما يتعلق بالمستشفيات بدأ العراق في عقد السبعينيات بنحو ١٥٦ مستشفى ممتدة في مراكز المحافظات ليرتفع هذا العدد بحلول نهاية عام ١٩٧٩ إلى ٢٠٠ مستشفى مسجلة رسمياً، محققاً نسبة نمو تقارب ٢٥%، وهي الزيادة التي تجسدت في افتتاح صروح طبية كبرى-كمجمع مدينة الطب في بغداد وتوسيع المستشفيات التعليمية-. بالتوازي مع ذلك قادت السياسة التنموية للدولة ثورة حقيقية في قطاع الرعاية الصحية الأولية والوقائية عبر النشر الأفقي للمراكز الصحية في الأقضية والنواحي والقرى النائية، حيث قفزت أعداد هذه المراكز من نحو ٨٥٠ مركزاً صحياً عام ١٩٧٢ إلى ١٤٩٢ مركزاً صحياً نهاية عام ١٩٧٩، بنسبة نمو قياسية تجاوزت ٦٥%. هذا الانتشار الشبكي الواسع جعل خدمات الطبابة الأساسية والتمنيع – اكتساب الجسم للمناعة ضد الامراض عبر استخدام اللقاحات -، ورعاية الأمومة والطفولة متاحة مجاناً للغالبية العظمى من السكان، مكرساً بذلك ريادة النظام الصحي العراقي في المنطقة خلال تلك الحقبة التاريخية (Marr, 1993, p. 184). كما رافق هذا التوسع زيادة مضطردة في عدد الأسرة الاستشفائية وفقا للإحصائيات الرسمية، مما أسهم في تحقيق تغطية صحية عالية في المناطق الحضرية التي أدت لنتائج ديموغرافية كبيرة، أبرزها انخفاض معدلات الوفيات لذى الأطفال الرضع (SUNS, 2007, pp. 106-107).

وفي هذا السياق برز دور المرأة العراقية كركيزة أساسية في تشغيل المؤسسات الطبية الكبرى في مقدمتها مدينة الطب والمستشفيات التعليمية التي تحولت أثناء السبعينيات الى مراكز إقليمية رائدة، إذ شهدت تلك الحقبة قفزة نوعية في أعداد الطبيبات، والجراحات، والصيدلانيات ولا سيما مع تطور كلية التمريض بجامعة بغداد وتحويل التمريض إلى مهنة أكاديمية مرموقة تضاهي المعايير العالمية. اذ بلغت نسبة النساء ما يقرب من ٢٩% من اجمالي الأطباء و٤٦% من أطباء الاسنان في حين سجلت الملاكات النسائية الحضور الأقوى في قطاع الصيدلة بواقع ٧٠% بنهاية عام ١٩٧٩ مما أسهم بشكل مباشر في نجاح استراتيجية توطين الخبرات وتقليل الاعتماد على الملاكات الأجنبية (Marr, 1993, p. 98).

وبالرغم من هذه المنجزات الكمية والنوعية، كشف التحليل المكاني للخدمات عن اختلالات هيكلية في التوزيع الجغرافي، إذ بقيت الخدمات الطبية المتقدمة والتقنيات التخصصية متمركزة في بغداد وعدد محدود من المدن العراقية الكبرى (SUNS, 2007, p. 96). في حين عانت الأطراف الريفية من فجوة واضحة في توافر الأطباء المتخصصين والمعدات الطبية الحديثة، مما جعل فعالية نظام الرفاه الصحي مرتبطة بالكثافة السكانية في المراكز الحضرية على حساب القرى والبلدات النائية، وهو تحدٍ واجهته خطط التنمية المركزية في محاولتها لتقليص الفوارق بين المدينة والريف (EPIC, 2017, p. 81; SUNS, 2007, p. 97).

٣. تحقيق السيادة الدوائية:

اندرج تطوير قطاع الصناعات الدوائية ضمن استراتيجية الدولة العراقية الرامية للوصول الى أصول إنتاجية تهدف إلى تحقيق الامن القومي الدوائي، وهو ما تجسد في النهوض بالشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في سامراء –تأسست عام ١٩٦٥ ولغاية ١٩٦٩ وبدأ العمل الفعلي في المعمل عام ١٩٧٠- خلال المدة ما بين ١٩٧٢-١٩٧٩. وتجاوز هذا التوجه الأهداف الاقتصادية التقليدية نحو تحقيق السيادة الصحية، حيث استثمرت الحكومة مبالغ ضخمة لتوسيع خطوط الإنتاج وتوطين تكنولوجيا صناعة الأدوية الأساسية والمضادات الحيوية (الزيدي، ٢٠٢٤، ص. ١٨). وقد اعتمد هذا التوسع على عقود الخدمة والتعاون التقني مع جهات دولية رصينة، أبرزها الاتحاد السوفيتي وفرنسا، لضمان استمرارية الإمدادات الطبية بمعزل عن الضغوط السياسية الخارجية أو تقلبات الأسواق العالمية (Library of Congress, n. d.).

No 4A العدد 4A
2026 آب Aug 2026
مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
مجلة محكمة تصدر عن جامعة ساوة الاهلية

أفضى هذا النموذج إلى إنشاء هيكل تكاملي بين القطاعين الصناعي والصحي، حيث اضطلعت الدولة بأدوار المنتج والمسوق والمستهلك النهائي للدواء مما أسهم في تقليص الهدر المالي ومنع الاحتكار التجاري، لذا نجحت شركة سامراء خلال تلك الحقبة في تأمين أكثر من ٦٠% من احتياجات السوق المحلية من الأدوية المنقذة للحياة مع اعتماد سياسة سعرية مدعومة جعلت الدواء متاحاً لكافة الطبقات الاجتماعية (الزيدي، ٢٠٢٤، ص. ٢١). ولضمان كفاءة المنتج الوطني تم تأسيس المركز الوطني للرقابة والبحوث الدوائية الذي أخضع الإنتاج للمواصفات القياسية العالمية مما عزز الثقة في المخرجات الصناعية للدولة (وزارة التخطيط، ٢٠١٠، ص ١٨).

وفرت الصناعة الدوائية على الصعيد المهني والاجتماعي فرص عمل تخصصية ساهمت في تدريب ملاكات وطنية من الكيميائيين والصيادلة الذين امتلكوا ناصية التكنولوجيا الدوائية (وزارة التخطيط، ٢٠١٠، ص ١٩). وامتد الأثر التنموي لهذا القطاع ليشمل البعد الإقليمي، حيث بدأ العراق بتصدير الفائض من إنتاج شركة سامراء إلى دول عربية وأفريقية مما كرس مكانته كدولة مصدرة للمعرفة والتقنيات الصناعية وليس لتصدير النفط الخام فحسب. هذا الاستقرار في الأمن الدوائي مثل الركيزة البنيوية التي مكنت النظام الصحي من الصمود أمام الأزمات اللاحقة، ويعكس دقة التخطيط التنموي في ربط الريع النفطي بالتنمية البشرية المستدامة (المشهداني، ٢٠٢١، ص. ٨).

وقد مثلت المرأة في هذا القطاع الركيزة الاساسية للقيادة والتنفيذ في مختبرات الشركة العامة لصناعة الأدوية في سامراء، حيث وظفت مخرجات النهضة التعليمية في كليات العلوم والصيدلة لرفد تلك المنشآت بكوادر وطنية وسط هيمنة نسائية، اذ بلغت نسبة الصيدلانيات قرابة ٧٠% نهاية عام ١٩٧٩. وشغلت النساء مناصب حيوية في أقسام البحث والتطوير والرقابة والبحوث الدوائية، وأسهمت بفعالية عالية في توطين تكنولوجيا المضادات الحيوية وصياغة التركيبات الدوائية المحلية، مما أثبت قدرة المرأة العراقية على قيادة قطاع الصناعات التحويلية الثقيلة والاستراتيجية بنجاح (Marr, 1993, p. 98).

ومع ذلك واجهت الصناعة الدوائية قيوداً هيكلية، إذ بقيت تعتمد جزئياً على استيراد المواد الخام من الخارج ولم تبلغ مخرجاتها المستويات التنافسية الدولية في مجالي الابتكار البحثي وجودة التصنيع المتطور، وبرغم أن قطاع الصناعات التحويلية -بما فيها الأدوية- شهد نمواً استثنائياً بفضل الإنفاق النفطي إلا أن مساهمتها الإجمالية في الناتج المحلي بقيت محدودة مقارنة بهيمنة القطاع النفطي مما جعل استدامة هذا التطور مرتبطة باستمرار التدفقات المالية النفطية (يوسف، ٢٠١٦، ص. ١٠؛ وزارة التخطيط، ١٩٧٧، ص. ٧٦٤).

٤. تشريعات الرعاية الاجتماعية:

أما في مجال الرعاية الاجتماعية فقد شهد عام ١٩٧٢ وما تلاه صدور سلسلة من القوانين والأنظمة التي وسعت مظلة الضمان الصحي والاجتماعي بشكل غير مسبوق مستندا على قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال رقم ٣٩ لعام ١٩٧١، الذي وسع نطاق الحماية القانونية لتشمل العاملين في القطاعين العام والخاص والمختلط والتعاوني بغض النظر عن حجم المنشأة، فقد كفل قانون الضمان الاجتماعي للعمال في القطاعين العام والخاص شمولهم بتوفير رواتب تقاعدية وإعانات للمرضى والعجزة والأيتام. وقد تميزت هذه الفترة بظهور المؤسسة العامة للرعاية الاجتماعية التي أدارت دور الدولة لرعاية الأيتام والمسنين ومراكز التأهيل المهني لذوي الاحتياجات الخاصة مما يعكس البعد الإنساني في توزيع الثروة النفطية (Ahmed, 2025, p. 3; Alnasrawi, 2011, p. 102).

اتخذ التزام الدولة بالرفاه الاجتماعي طابعاً مؤسساتياً تخصصياً بصدور القانون رقم ١٩٥ لعام ١٩٧٨، الذي استحدث المؤسسة العامة للرعاية الاجتماعية لتكون المظلة الإدارية المسؤولة عن تخطيط وتنفيذ برامج الحماية للفئات الضعيفة، ووجهت الدولة جزءاً من ريع النفط لتمويل مشاريع نوعية شملت إنشاء ٧٦ مركزاً متخصصاً لرعاية ذوي الاحتياجات الخاصة (المكفوفين، الصم، والمصابين بالشلل) خلال عام ١٩٧٩، مع تبني فلسفة التأهيل والدمج بدلا من مجرد الإيواء. كما شهدت هذه المدة توسعاً كبيراً في إنشاء دور الحضانة ورياض الأطفال في مختلف المحافظات لتشجيع انخراط المرأة في القوى العاملة الوطنية، مما عكس رغبة المخطط التنموي في تحويل الموارد النفطية إلى طاقات بشرية منتجة (UN ECOSOC, 1982, pp. 17-18).

ارتبطت هذه الإنجازات الاجتماعية بزيادة استثنائية في الإنفاق العام، حيث قفزت التخصيصات المالية من ٣٤١ مليون دينار عام ١٩٧١ إلى ما يزيد عن ٢.٣ مليار دينار عام ١٩٧٩ (Alzobaidee, 2015, p. 5)، وانعكس هذا الإنفاق بشكل مباشر على المؤشرات الديموغرافية، حيث ارتفع متوسط العمر المتوقع للمواطن العراقي من ٥٨.٢ عاماً في الستينيات إلى ما يقرب من ٦٦.٢ عاماً بنهاية السبعينيات وانخفضت معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة تزيد عن ٤٠% خلال عقد السبعينيات (EPIC, 2017, p. 88; Ahmed, 2025, p. 2).

كما ارتبطت تشريعات الرفاه الاجتماعي برؤية تنموية واضحة هدفت إلى التمكين الاقتصادي للمرأة وتحرير طاقتها الإنتاجية كجزء من مشروع التحديث الشامل الذي اقرته الدولة، فإلى جانب التعديلات الجوهرية على قانون الأحوال الشخصية رقم ١٨٨ لعام ١٩٥٩ التي عززت من حقوقها القانونية وفر قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال لعام ١٩٧١ الحماية الشاملة للمرأة العاملة لتشمل إجازات الأمومة المدفوعة الاجر وحظر التمييز في الأجور. ولتسهيل انخراطها في سوق العمل ركزت المؤسسة العامة للرعاية الاجتماعية على التوسع الهائل في شبكات دور الحضانة ورياض الأطفال الحكومية والمجانية الملحقة بمؤسسات الدولة والمصانع لتوفير بيئة تربوية آمنة للأطفال تتيح للأمهات العاملات الاستمرار في مسارهن المهني مما أدى إلى رفع معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة الوطنية بصورة استثنائية خلال هذه الحقبة (Marr, 1993, p. 98; United Nations, 1982, p. 17).

ومع ذلك بقيت تلك الرفاهية الاجتماعية رهن التدفقات النقدية النفطية، مما أنشأ حالة من الاعتمادية المتبادلة بين المواطن والدولة، إذ أصبح الفرد العراقي يعتمد كلياً على الموارد السيادية في تأمين سبل عيشه الأساسية وهو ما أضعف الحوافز نحو الإنتاجية الاقتصادية المستقلة وترك نظام الرفاه عرضة للصدمات الخارجية المرتبطة بتقلبات أسعار الطاقة العالمية (يوسف، ٢٠١٦، ص ٨؛ Gray, 2011, p. 13).

خامسا. التحولات الهيكلية في المجتمع (الإسكان، التمدن، وتغير البنية الطبقية):

كانت الطفرة المالية الناجمة عن التدفقات النفطية في عراق سبعينيات القرن العشرين الدافع نحو إعادة هيكلة المجتمع إذ رسمت الملامح الديموغرافية والطبقية الحديثة للبلاد (يوسف، ٢٠١٦، ص. ١٠). ففي ظل الانتقال السريع من نمط الإنتاج الزراعي التقليدي إلى اقتصاد ريعي مركزي، واجهت الدولة تحدياً مزدوجاً تمثل في استيعاب التمدد الحَضري الانفجاري وإعادة صياغة العقد الاجتماعي بما يضمن دمج الفئات الشعبية والمهنية الناشئة في بنية الدولة الراعية (Al-Khafaji, 2011, p. 137). من هنا تداخلت سياسات الإسكان وخطط التحديث العمراني مع الرغبة السياسية في إنشاء جغرافيا اجتماعية مستقرة وولاءات مجتمعية تتمحور حول المركز التوزيعي للريع وقد تجلى هذا التحول في ثلاثة مسارات تفاعلية متزامنة:

أولاً: الطفرة الإسكانية الحَضرية والتمويل العقاري الميسر اللذان أسهما في نشوء أحياء مهنية متجانسة قلصت العشوائيات وفرضت نمطاً عمرانياً حديثاً في المدن الكبرى.

ثانياً: استراتيجية تحديث الهامش عبر الحملة الوطنية لكهربة الريف ومشاريع الثورة الإروائية والتصنيع الريفي التي استهدفت كبح الهجرة الداخلية وتصفية الرواسب المادية للإقطاع القديم مستبدلة إياها بتبعية اقتصادية واجتماعية مباشرة للجهاز البيروقراطي الحكومي.

ثالثاً: صعود طبقة وسطى تكنوقراطية تتكون (من موظفين، وأطباء، ومعلمين، وضباط) تماهت معها الفوارق الطبقية الحادة للعهد الملكي، ونشأ على إثرها نمط حياتي استهلاكي وثقافي جديد صاغته شبكات التوزيع الرسمية كالأسواق المركزية، وتوج بانخراط واسع للمرأة في الحراك المهني والمؤسساتي.

ومع ذلك فإن هذا التحول حمل في طياته مفارقة بنيوية، إذ إن المجتمع وما فيه من رفاهية معاشية لم يتأسسا على قواعد إنتاجية مستقلة أو نمو اقتصادي ذاتي، اذ انها ارتبطت عضويا بآليات توزيع ريع الطاقة الخارجي. هذا الارتباط العضوي جعل التجانس الطبقي المستحدث وعصرنة الريف والرفاه الحَضري، يعاني بشكل كبير من ضعف أمام الصدمات الخارجية وهو ما ظهرت نتائجه الحرجة عند اصطدام هذا العصر الذهبي الاستهلاكي باستحقاقات العسكرة والحروب الطويلة مع مطلع الثمانينيات.

١. سياسات الإسكان الكبرى وإعادة تخطيط الحيز الحضري:

No 4A العدد 4A
2026 آب Aug 2026
مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
مجلة محكمة تصدر عن جامعة ساوة الاهلية

شهدت حقبة سبعينيات القرن العشرين طفرة عمرانية غير مسبوقة في تاريخ العراق نتجت عن انتقال الثقل السكاني والإنتاجي من الريف الزراعي إلى المدن والمراكز الحضرية الريعية، اذ شهدت المدة ما بين عامي ١٩٦٥ و١٩٧٢ نمواً حضرياً مدفوعاً بالهجرة الداخلية بنسبة ٤٥%، مما أدى لتركز ٦٠% من السكان في المدن الرئيسية بحلول عام ١٩٧٢، وهو معدل تمدن قياسي آنذاك، لذا لجات الدولة الى استثمار العوائد النفطية لمعالجة أزمة السكن التي تفاقمت نتيجة الانفجار السكاني الهائل. وبذلك لم يكن التوجه نحو الإسكان مجرد بناء وحدات سكنية، غير انها كانت جزءا من رؤية اشمل لإعادة صياغة المدينة العراقية وتوفير سكن لائق للطبقات العاملة والموظفين وبناء على ذلك تم تأسيس المؤسسة العامة للإسكان - بموجب القانون رقم ١١٦ لعام ١٩٧٤- والتي أخذت على عاتقها تنفيذ مشاريع انشائية كبرى في بغداد وبقية المحافظات مع التركيز على المجمعات السكنية المتكاملة التي تضم المدارس والمراكز الصحية والأسواق الخدمية (مركز البيان، ٢٠١٦، ص. ١٠).

وعلى صعيد سياسة الإسكان وظفت الدولة الإيرادات النفطية لتمويل سياسات عمرانية طموحة استهدفت تثبيت الولاء الاجتماعي والطبقي وتحديث النمط السكني وهو ما تأطر رسميا في الجدول العام للإسكان لعام ١٩٧٥. وشملت هذه السياسات توزيع قطع أراضٍ سكنية بأسعار مدعومة لموظفي الدولة والطبقات العاملة مع تفعيل دور المصرف العقاري كأداة مالية تمويلية قدمت قروضاً ميسرة طويلة الأمد تمتد من ٢٠ إلى ٣٠ عاما غطت ٨٠% من تكاليف البناء، أدى هذا التوجه -المقترن بإدخال تكنولوجيا البناء الجاهز والمجمعات السكنية السريعة- إلى نشوء أحياء مهنية متجانسة (كأحياء المعلمين والأطباء والمهندسين)، مما أزال الفجوات الطبقية وعزز الروابط الاجتماعية داخل الطبقة المهنية الواحدة تحت مظلة الدولة الراعية (وزارة التخطيط، ٢٠١٠، ص. ١٢٤-١٢٥).

أطلقت الحكومة برامج إسكان واسعة هدفت من خلالها إلى امتصاص الزيادات السكانية في مراكز المحافظات الرئيسة عبر انشاء أحياء سكنية جديدة واسعة في بغداد -مثل أحياء السيدية والجهاد وغيرها- لتوفير وحدات ميسرة للموظفين والعمال نفذت عبر شركات الدولة لضمان تشغيل العمالة المحلية. لم تكن هندسة تلك الأحياء والشقق الجاهزة مجرد تغيير في جدران المباني، ولكن تلك الاحياء أحدثت ثورة في نمط حياة المرأة الحضرية. فالانتقال من البيت البغدادي التقليدي -ببنيته المغلقة المحافظة التي تعزل النساء في فضاءات داخلية- إلى الشقق والأحياء الحديثة المنفتحة، سهل حركة المرأة ووفر لها بيئة جغرافية تدعم خروجها اليومي للعمل والتعليم (CIA, 1976, p. 27). واستندت السياسة الإسكانية إلى آليات توزيعية كرست مفهوم الدولة الراعية لمصالح المجتمع.

أسفرت هذه الإجراءات المدعومة بتقنيات البناء الجاهز والتعاقد مع شركات دولية لرفع معدلات إنتاج الوحدات السكنية إلى قرابة ٥٠ ألف وحدة سنوياً من عام ١٩٧٥ وما بعده، مما أسهم في نشوء أحياء حضرية منظمة قللت نسبيا من نمو العشوائيات وعززت الاستقرار المعيشي للطبقة الوسطى الناشئة (وزارة التخطيط، ٢٠١٠، ص. ١٢٥؛ Ozlu, 2006, p. 14).

ومع ذلك كشف التحليل المكاني للاستثمارات عن اختلالات هيكلية، إذ استحوذت محافظة بغداد على النصيب الاكبر من التخصيصات الإنشائية بنسبة وصلت إلى ٣٧.٥% في بعض الخطط التنموية الخمسية، مما كرس ظاهرة المدينة المهيمنة (وزارة التخطيط، ٢٠١٠، ص. ١٥٢). وبالنتيجة تشكلت بنية اجتماعية ارتبط وجودها كطبقة بآليات توزيع الريع والخدمات الحضرية وليس بموقعها في العملية الإنتاجية، مما جعل منجزات العصر الذهبي للإسكان والتمدن عرضة للصدمات الخارجية بمجرد اندلاع الحرب عام ١٩٨٠ وتحول الموارد من المخطط التنموي نحو الإنفاق العسكري وعسكرة الاقتصاد (مركز البيان، ٢٠١٦، ص. ١١؛ Gray, 2011, p. 13).

٢. اهتمام الدولة بالريف وتصنيعه لتقليص فجوة التمدن والتحولات الديموغرافية:

وجهت الحكومة العراقية المزيد من الأموال النفطية نحو القرى والأرياف وتجسد ذلك في منتصف السبعينيات، اذ أطلقت الحملة الوطنية لكهربة الريف العراقي، وبحلول نهاية العقد وصلت الكهرباء إلى معظم القرى والأرياف مصحوبة بتحسين شبكات الطرق والمياه الصالحة للشرب الى ابعد القرى في شمال العراق وجنوبه. وكان الهدف المعلن لتلك الحملة تقليل الفوارق الحياتية بين المدينة والريف والحد من تيار الهجرة المتصاعد عبر تحويل القرية الى بيئة جاذبة تتوفر فيها مقومات الحياة العصرية

والرفاهية الاجتماعية (قانون خطة التنمية القومية، ١٩٧٧)، الا ان الطريقة التي مولت واديرت بها هذه المشاريع جعلت الدولة من خلالها الراعي والمزود الوحيد لرفاهية المواطن الريفي مما رسخ نمطا اقتصاديا اتكاليا اضعف حوافز الإنتاج الزراعي المستقل والمبادرة الفردية لصالح الاعتماد المباشر على عطاء السلطة المركزية.

لقد أدت كهربة الريف إلى تحولات اجتماعية واقتصادية عميقة، إذ سمحت للفلاحين باستخدام المكننة الزراعية والمضخات والآلات الكهربائية، مما رفع من الإنتاجية الزراعية وزاد من مستوى الإنتاج بالتالي ازداد دخل الأسرة الريفية. كما أسهمت في دخول وسائل الإعلام -الراديو والتلفزيون- إلى كل بيت ريفي، مما أدى إلى تقليل العزلة الثقافية التي كان يعاني منها سكان الأرياف لعقود طويلة وزاد من وعيهم القومي والاجتماعي. هذا التحول جعل من القرية العراقية جزءا من التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي (الساعدي، ٢٠٢١، ص ١٦٥). وعلى الرغم من ذلك فقد تسبب في مفارقة هيكلية فبينما كانت الدولة تسعى لتطوير الريف وتثبيت سكانه، كانت فرص العمل والرواتب المجزية في القطاع الحكومي والشركات النفطية في المدن تعمل كعمل جذب للشباب الريفي، الذي أدى الى استمرار الهجرة ولكن بنمط جديد، اذ لم يعد المهاجر يبحث عن لقمة العيش فقط، بل اصبح يبحث عن نمط الحياة الحضرية والرفاهية التي وفرتها عوائد النفط في مراكز المدن، فبروزت نتيجة لذلك ظاهرة تريف المدن في أطراف العاصمة بغداد (Batatu, 1978, p. 1145).

ومن الجوانب التنموية الهامة التي نتجت عن ايصال الكهرباء للريف وسد ثغرة معرفية في هذا السياق، التصنيع الريفي التي انتهجتها الدولة عبر إنشاء مصانع لتعليب الأغذية والصناعات النسيجية في المناطق الريفية (مثل مصنع ألبان الموصل ومصنع سكر ميسان وتعبئة التمور) لربط الفلاح بالأرض عبر الوظيفة الصناعية العمالية. هذا التوجه أنشأ هوية مزدوجة للفلاح العراقي (فلاح-عامل) الذي كان له تأثير في تغير البنية القيمية للأسرة الريفية التي باتت تهتم بتوجيه أبنائها نحو التعليم في المدارس والتعليم المهني بدلا من الاكتفاء بتوريثهم العمل الزراعي التقليدي فقط (وزارة التخطيط، ٢٠١٠، ص. ١٥١)، كما أسهمت الوفرة المالية في تمويل مشروع الثروة الاروائية وتطوير شبكات الري والبزل الكبرى التي أدت بالمقابل الى تحويل مساحات شاسعة من الأراضي الملحية إلى أراضٍ منتجة. كما ان تلك السياسيات- كهربة الريف وسياسة التصنيع الريفي - أحدثت قفزة نوعية في واقعً المرأة الريفية فدخول المكننة والمضخات خفف العبء الجسدي عنها في نقل المياه وفصل الحبوب يدوياً. كما أن إنشاء المصانع التحويلية أتاح لها ولأول مرة فرصة نيل وظيفة صناعية بأجر نقدي ثابت بعد عقود من العمل الزراعي غير المدفوع كجزء من اقتصاد العائلة العشائري. هذا التحول منح المرأة الريفية صوتا أقوى في اتخاذ القرار الأسري وغير النظرة المجتمعية نحو تعليم الفتيات، إذ بدأت العوائل الريفية تدفع ببناتها نحو المدارس الريفية والمراكز المهنية لضمان نيل الوظيفة الحديثة (وزارة التخطيط، ١٩٧٧، ص ٦٣٨؛ وزارة التخطيط، ٢٠١٠، ص ٦٢).

وقد أضعف هذا التطوير سلطة الإقطاع القديم -الذي كان قد انتهى قانونيا في عام ١٩٥٨ لكن آثاره بقيت- واستبدلها كليا بسلطة الدولة التي أصبحت توفر الماء والكهرباء والبذور والقروض، مما أعاد صياغة الولاءات العشائرية والقبلية لصالح الولاء للدولة (Batatu, 1978, p. 1147).

٢. بروز الطبقة الوسطى وتغير أنماط الاستهلاك والقيم الاجتماعية والحياتية:

شكلت الطفرة النفطية أرضية خصبة لبروز طبقة وسطى جديدة مرتبطة بالدولة، حيث وظفت الإيرادات التي قفزت من مليار دولار مطلع السبعينيات إلى ٢١ مليار دولار عام ١٩٧٩ لإنشاء طبقة وسطى تكنوقراطية وإدارية مرتبطة حصرياً بجهاز الدولة (مركز البيان، ٢٠١٦، ص. ٨؛ Cabana, 1993, p. vii). باتت تشكل تلك الطبقة مع عوائلها قرابة ٣٠% من إجمالي السكان - حيث مثل الموظفون قرابة ٣٠% من إجمالي القوى العاملة النشطة اقتصادياً في بلد قُدّر سكانه بنحو ١٢ مليون نسمة وفقاً لتعداد عام ١٩٧٧-، وتجسد هذا التحول في تضخم الجهاز البيروقراطي، إذ ارتفع عدد موظفي القطاع العام – المدني- من قرابة ٢٢٤ ألف موظف عام ١٩٦٨ إلى أكثر من ٩٣٥ ألفا بحلول نهاية عام ١٩٧٩، مما جعل ما يقارب من ٣٠% من إجمالي السكان يعتمد مباشرة على الرواتب التي ستصرفها لهم الدولة، وارتبط هذا التحول بنشوء عقد اجتماعي ريعي أعاد صياغة البنية الطبقية (Cabana, 1993, p. 86؛

يوسف، ٢٠١٦، ص. ٢٣). التي ارتبط سبل عيشها واستقرارها المعاشي مباشرة باستدامة التدفقات النفطية وبرغم أن هذا النموذج وفر استقراراً اجتماعياً ورفع متوسط دخل الفرد، إلا أنه أنتج علاقة ريعية بين الدولة والمواطن أضعفت الحوافز المجتمعية نحو المبادرة الاقتصادية المستقلة او الإنتاجية في القطاعات غير النفطية (CIA, 1976, p. 27; Gray, 2011, p. 13).

استفادت فئات مهنية محددة تشمل المهندسين والأطباء والمعلمين والمهنيين من سياسات التوظيف الكامل والإنفاق الاستثماري التوسعي، الذي عكس تحولاً في القيم الاجتماعية نحو الطموح المهني والتعليم الحديث كأداة رئيسة للحراك الصاعد (Cabana, 1993, p. 98; Seferta, 2022, p. 11). وبالتوازي مع نمو الطبقة الوظيفية مارست الدولة دور الحاضنة الرأسمالية المحلية عبر توجيه عقود المقاولات والتجهيز والانشاءات للقطاع الخاص المحلي، حيث تشير البيانات الى ان المقاولون المحليين شكلوا نحو ٤١% من الأسر الثرية الجديدة التي برزت جراء الاستفادة من القروض الصناعية الميسرة والمدخلات الإنتاجية المدعومة، مما ربط مصالح البرجوازية الصغيرة والمتوسطة بالنظام القائم وعزز من شرعيته الاجتماعية (MERIP, 1986, pp. 50, 88).

أحدثت تلك الوفرة المالية تغييراً جذرياً غير مسبوق في أنماط الاستهلاك والقيم السلوكية للمجتمع، مما حفز الطلب على السلع المستوردة والسيارات الخاصة والأجهزة المنزلية الكهربائية (CIA, 1976, p. 27؛ مركز البيان، ٢٠١٦، ص. ١٠). وتزامن ذلك مع تراجع الأعراف الريفية التقليدية نتيجة للتمدن المتسارع، حيث انتقل الثقل السكاني إلى المدن بنسبة نمو بلغت ٤٥%، فأنشأ بيئة حضرية منظمة ترتبط فيها هوية الفرد بمؤهله العلمي وموقعه في السلم الوظيفي بدلاً من انتمائه العشائري (CIA, 1976, p. 22; Cabana, 1993, p. 137).

يعد بروز الطبقة الوسطى الأثر الاجتماعي الأهم للثروة النفطية في سبعينيات القرن العشرين، التي أصبحت المحرك الأساسي للاقتصاد والسياسة والثقافة في العراق. وبفضل الوفرة المالية، تلاشت الفوارق الطبقية الحادة التي كانت تميز العهد الملكي، وحل محلها مجتمع يتميز بدرجة عالية من التجانس المعيشي تحت مظلة رأسمالية الدولة (يوسف، ٢٠١٦، ص ٢٣؛Cabana, 1993, p. vii). فأتاح بذلك نمطاً حياتياً حديثاً تلاقت فيه جميع شرائح المجتمع المختلفة على أرضية معيشية متقاربة المؤشرات.

انعكس صعود هذه الطبقة بصورة مباشرة على القيم الاستهلاكية للمجتمع العراقي، إذ تحول الاستهلاك من تلبية الحاجات الأساسية الى اقتناء السلع المعمرة - التي كانت تستورد وتباع بأسعار مدعومة عبر الأسواق المركزية - كجزء من طقوس العصرنة والرفاه المعيشي. وسجل الاقبال على شراء المواد الاستهلاكية بمعدلات قياسية مدفوعا بارتفاع متوسط دخل الفرد السنوي (CIA, 1976, p. 27). ورافق هذا التحول المادي ازدهارا في قطاعات الترفيه والنشاطات الاجتماعية حيث شهدت دور السينما والمسرح والنوادي الاجتماعية اقبالا كبيرا، مما عكس حالة من الرفاهية النفسية والاجتماعية التي عاشها العراقيون (CIA, 1976, p. 27؛ يوسف، ٢٠١٦، ص ١٠).

وفي هذا السياق، برز الدور التنموي للأسواق المركزية كأداة سيادية تولت الدولة احتكار استيراد السلع والماركات العالمية وبيعها بأسعار مدعومة لكسر الاحتكارات التجارية التي يقوم بها القطاع الخاص فضلا عن اتاحة الرفاهية للجميع (Chaudhry, 1994, p. 236). هذا الاستهلاك الموجه حكوميا جعل من الأجهزة الكهربائية الحديثة في متناول الجميع فأصبحت السيارة والثلاجة والتلفزيون الملون من أساسيات المنزل العراقي، مما أدى إلى تغير في بنية الإنفاق الأسري نحو الترفيه والخدمات الاجتماعية والسياحة الداخلية (وزارة التخطيط، ٢٠١٠، ص ٤٨).

كما شهدت هذه الحقبة تحولا في مكانة المرأة الاجتماعية، إذ أدت الوفرة النفطية والحاجة للكوادر المتعلمة إلى انخراطها في الوظيفة العامة والمهن التخصصية، لذا أصبحت شريكا كاملا في اتخاذ القرار المالي للأسرة وتوجيه الانفاق نحو الرفاهية والتعليم والسياحة بدلا من الادخار التقليدي، كما أسهم ذلك في زيادة الاهتمام بتنظيم الاسرة والتعليم العالي للأبناء، مما أنشأ جيلا عراقيا جديدا يتميز بالانفتاح الفكري والطموح المهني (CIA, 1976, p. 29؛Cabana, 1993, p. 98).

إضافة إلى ذلك برزت ظاهرة السياحة والاصطياف كجزء من النمط الحياتي الجديد وأصبحت تقليدا سنويا للطبقة الوسطة في عقد السبعينيات والذي عد العصر الذهبي للسياحة في العراق خاصة بعد تأسيس

المؤسسة العامة للسياحة وتطوير المصايف في شمال العراق (مثل شقلاوة وصلاح الدين) وبناء الفنادق الكبرى (مثل الرشيد والمنصور) بتمويل نفطي (وزارة التخطيط، ٢٠١٠، ص. ١٢٩). وأصبح السفر الصيفي تقليدا سنويا للطبقة الوسطى، مما عزز من الروابط الوطنية بين سكان الجنوب والوسط والشمال، وبذلك فإن النفط قد "وحد العراقيين في الرفاه" قبل أن تفرقهم الأزمات، وهو ما يمثل قمة المنجز الاجتماعي لتلك الحقبة (Ozlu, 2006, p. 130).

اتسم بروز هذه الطبقة بالضعف نتيجة اعتمادها الكلي على العائدات النفطية، إذ أصبحت الدولة المالك والموزع الوحيد للثروة، حيث ارتبط استقرارها بتدفقات مالية تتأثر بتقلبات أسعار النفط العالمية، مما جعل المكتسبات الاجتماعية والرفاهية المعيشية عرضة للصدمات الخارجية، وهو ما ظهر بوضوح عند اندلاع الحرب عام ١٩٨٠ حيث تحولت الموارد كليا نحو الإنفاق العسكري وعسكرة المجتمع مما استنزف الكوادر الماهرة وأوقف خطط التنمية البشرية.

الخاتمة:

لقد مثلت الفترة ١٩٧٢-١٩٧٩ في تاريخ العراق المعاصر نموذجا فريدا لتوظيف الثروة النفطية في تحقيق تنمية اجتماعية شاملة وهيكلية. بسبب قرار تأميم النفط عام ١٩٧٢ الذي لم يكن مجرد استعادة للسيادة الاقتصادية، بل كان المحرك الأساسي لإعادة صياغة العقد الاجتماعي العراقي، حيث تحولت الدولة من دور الجابي للضرائب إلى دور "الراعي والمزود" لخدمات المجتمع الأساسية.

وبذلك نجح العراق في تحويل الوفرة المالية إلى أصول بشرية وعمرانية مستدامة، عبر استراتيجيات مركزية ركزت على التعليم والصحة والإسكان والتحول الحضري والريفي. وعلى الرغم من إن هذه الحقبة اتسمت بقصر مدتها الزمنية، لكنها وضعت الأسس المادية لنهضة اجتماعية وضعت العراق في مقدمة دول العالم النامية، وأنشأت طبقة وسطى عريضة كانت هي الضمانة الحقيقية للاستقرار الاجتماعي والنمو الثقافي.

كانت التنمية الاجتماعية في تلك المدة مرتهنة بإيرادات النفط، مما أنشأ اقتصادا ريعيا جعل الاستقرار الاجتماعي عرضة لتقلبات الأسعار العالمية والحروب اللاحقة وهو ما يمثل درسا تاريخيا في أهمية تنويع مصادر الدخل.

اما عن أبرز التوصيات فيرى الباحث ضرورة إنشاء صناديق سيادية للادخار النفطي، لتعزيز الشفافية والمشاركة المجتمعية في التخطيط التنموي، لتحقيق توازن أفضل بين الإنفاق الاجتماعي والاستثمار الإنتاجي، وتقليل الفوارق بين فئات المجتمع في الخدمات العامة لضمان استدامة التنمية البشرية بعيدا عن التقلبات السياسية والاقتصادية.

المصادر والمراجع العربية:

١- جريدة الجمهورية (العراق)، ع٢٤٤٣، بتاريخ ١ كانون الأول ١٩٧٨.
٢-الزيدي، علي. (٢٠٢٤) .السيادة الصحية في العراق: دراسة في التاريخ الصناعي .بغداد: دار الشؤون الثقافية.
٣-الساعدي، محمد. (٢٠٢١) .التخطيط التنموي في العراق: رؤية تاريخية واقتصادية .بيروت: دار الرافدين.
٤-العراق. (١٩٧١) .نظام البعثات والمساعدات المالية والزمالات رقم (٤٦) لسنة ١٩٧١ .الوقائع العراقية، العدد (٢٠٥٢)، تاريخ النشر ٠٦ / ١٠ / ١٩٧١.
٥-العراق .(١٩٧٢) قانون تأميم عمليات شركة نفط العراق المحدودة رقم (٦٩) لسنة ١٩٧٢ .جريدة الوقائع العراقية، العدد ٢١٤٦. بتاريخ ٥/حزيران/١٩٧٢.
٦-العراق. (١٩٧٤) .قرار رقم ١٠٢ لسنة ١٩٧٤ (مجانية التعليم) .الوقائع العراقية، العدد (٢٣٢٠)، تاريخ النشر ١٧ / ٢ / ١٩٧٤.
٧-العراق .(١٩٧٧). قانون خطة التنمية القومية للسنوات ١٩٧٦ - ١٩٨٠ رقم (٨٩) لسنة ١٩٧٧ . جريدة الوقائع العراقية، العدد ٢٥٩٦. تاريخ النشر ١٩٧٧/٦/٢٥.

٨-العراق.(١٩٧٨) .قانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٨ .الوقائع العراقية، العدد (٢٦٥٦)، تاريخ النشر ٢٩ / ٠٥ / ١٩٧٨.
٩-قناة السومرية. (٢٠١٩، ٢٣ نوفمبر). تاريخ التعليم في العراق ولماذا خرج عن التقييم العلمي لجودة التعليم. السومرية نيوز. https://www.alsumaria.tv
١٠-مجلة الگارديانيا الثقافية. (٢٠١٩، ٣ مايو). شيء من تاريخ التعليم في العراق. الگارديانيا: مجلة ثقافية عامة. https://www.algardenia.com
١١-المشهداني، عمر. (٢٠٢١). توطين الصناعات الدوائية وأثره على الأمن القومي العراقي ١٩٧٠-١٩٨٠. مجلة الدراسات المستنصرية، ١٥(٣)، ٤٥–٦٨.
١٢-وزارة التخطيط العراقية. (١٩٧٧) .قانون خطة التنمية القومية للسنوات ١٩٧٦-١٩٨٠ .بغداد: الوقائع العراقية.
١٣-وزارة التخطيط العراقية. (٢٠١٠) .خطة التنمية الوطنية للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٤ .بغداد: هيئة التخطيط.
١٤-يوسف، بسام. (٢٠١٦) .النمو المتعثر في العراق: في منظور التنمية البشرية والاقتصادية .بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط.

المصادر والمراجع الاجنبية:

1. 1001 Iraqi Thoughts. (n.d.). Even pencils were banned: The effects of sanctions on the Iraqi education system. https://1001iraqithoughts.com
2. Ahmed, D. R. (2025). Life expectancy in Iraq from 1950 to 2024: A retrospective time-series analysis. Narra X, 3(1).
3. Al-Khafaji, I. (2011). Tormented Births: Passages to Modernity in Europe and the Middle East. London: I.B. Tauris.
4. Alnasrawi, A. (2011). The economy of Iraq: Oil, wars, destruction of development and prospects, 1950–2010. Greenwood Press.
5. Batatu, H. (1978). The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq. Princeton: Princeton University Press.
6. Cabana, J. L. (1993). The Ba'th Party in Iraq: From its beginning through today [Unpublished master's thesis]. Naval Postgraduate School. Defense Technical Information Center.
7. Central Intelligence Agency (CIA). (1972). Some implications of Iraq's oil nationalization (Intelligence Memorandum, Declassified 2006). Freedom of Information Act Electronic Reading Room.
8. Central Intelligence Agency (CIA). (1976). Iraq: Economic and social transformation (Classified Intelligence Report, Declassified 2004). Freedom of Information Act Electronic Reading Room.
9. Chaudhry, K. A. (1994). The Price of Wealth: Business and State in Labor Remittance and Oil Economies. Cornell University Press.
10. Demirmen, F. (2003). Oil in Iraq: The Byzantine beginnings. Global Policy Forum. https://www.globalpolicy.org
11. Enabling Peace in Iraq Center (EPIC). (2017). Iraq's public healthcare system in crisis (Analysis Report). https://enablingpeace.org
12. Gray, M. (2011). A theory of "late rentierism" in the Arab states of the Gulf (CIRS Occasional Paper No. 7). Georgetown University.

13. Grokipedia. (n.d.). Education in Iraq: Historical foundations and early Ba'athist expansion. Grokipedia Web Encyclopedia. Retrieved June 22, 2026, from https://grokipedia.org
14. Grokipedia. (n.d.). Iraq National Oil Company: History and nationalization. Grokipedia Web Encyclopedia. Retrieved June 22, 2026, from https://grokipedia.org
15. Alzobaidee, H. L. K. (2015). Social protection and safety nets in Iraq. Institute of Development Studies (IDS); Centre for Social Protection; World Food Programme (WFP).
16. Iraq National Oil Company (INOC). (n.d.). The nationalization of the Iraqi Petroleum Company (Grokipedia Report). Grokipedia Web Encyclopedia. Retrieved June 22, 2026, from https://grokipedia.org
17. Jaffe, A. M. (2007). Iraq's oil sector: Past, present and future. James A. Baker III Institute for Public Policy.
18. Library of Congress. (n.d.). Iraq - Economy: The oil sector: Post-World War II through the 1970s. Library of Congress Country Studies. https://countrystudies.us/iraq/
19. Marr, P. (1993). The Modern History of Iraq. In: ADA276153 Report, Naval Postgraduate School.
20. MERIP (Middle East Research and Information Project). (1986). State Incubation of Iraqi Capitalism. MERIP Reports No. 142.
21. Oil and the economy: The effect of oil on Iraq's GDP and development [Analysis report]. (n.d.). https://www.example.com
22. Ozlu, O. (2006). Iraqi economic reconstruction and development (A. H. Cordesman, Ed.). Center for Strategic and International Studies (CSIS), Arleigh A. Burke Chair in Strategy.
23. ReliefWeb. (2003). Background paper: Education in Iraq (Analysis Report).
24. Seferta, J. (2022). A survey of education in Iraq: 1970-present. Basra Chaldean Publication.
25. South-North Development Monitor (SUNS). (2007). Iraq: US cure for health sector worse than the disease. SUNS, (6174). https://www.sunsonline.org/
26. United Nations Economic and Social Council. (1982). Implementation of the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights: Reports submitted by Iraq (Document E/1982/3/Add.26). United Nations.